

شهادة وزير الخارجية الأميركي، جيمس بيكر، أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ

[مقتطفات] * 1990/10/17

دعني أقول انه عقب مشكلة الخليج هذه، وحالما نجد حلاً لها، اقترحتُ... أن نقوم بمجهود كبير في هذه المنطقة من العالم لمنع انتشار الأسلحة، على أن يشمل إجراءات تفتيش وتحقق قسرية دقيقة جداً وما شابه ذلك، لأنني أعتقد أن انتشار الأسلحة في الشرق الأوسط مشكلة رئيسية. انها مشكلة رئيسية في العديد من الأماكن، لكنها كذلك بالتأكيد في الشرق الأوسط.

وأعترف بأن الحجة التي تثيرها هنا صحيحة، واننا نؤيد قوانين للعقوبات، على ألا تنحصر بالأسلحة الكيماوية، بل يجب أن تشمل التكنولوجيا النووية والبيولوجية والكيماوية وتكنولوجيا الصواريخ. وسيكون عليها أن تشمل جميع الدول في المنطقة. لكنه أمر علينا أن نسعى له فعلاً... دعني أقول أننا لا نريد، والرئيس أوضح ذلك تماماً... بل نريد أن نخرج قواتنا من العربية السعودية في أسرع وقت ممكن. فنحن لا نبغي وجوداً على الأرض في الشرق الأوسط. نحن في الخليج منذ سنة 1949، ولنا وجود بحري، ولا ريب أننا نعتقد ان هذا الوجود سيستمر. لكن يجب أن يكون هناك بعض الترتيبات الأمنية الإقليمية، وفي الدرجة الأولى بين دول المنطقة. لكن إذا خلصت دول المنطقة إلى الاستنتاج أنها بحاجة إلى مساعدة دول من خارج المنطقة، فعلياً على الأقل أن نكون مستعدين للنظر فيما إذا كنا مستعدين لتوفير هذا العون.

علينا أن نفحص بعناية، في المستقبل، الفكرة القائلة انه يجب أن يكون هنالك قيد مستمر على قدرة العراق على شن الحرب. وهي فكرة كنا في صدد درسها، وأظنني قلت قبلاً ان نوعاً من أنواع الحظر المتواصل على الأسلحة يشمل حتى التقليدي منها، سيكون أمراً يجب درسه والتفكير فيه من جوانبه كلها.

* النص الرسمي.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx